دور الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

في تقييم دور الحكومات

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تمهيد :

خطة التنمية المستدامة 2030

اعتمد قادة العالم في سبتمبر 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في قمة أممية تاريخية، وستعمل البلدان خلال السنوات القادمة وحتى العام 2030 على حشد كافة الجهود نحو وضع طر وطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومتابعة التقدم المحرز واستعراضه بتقارير، تكمن الأ همية في خطة التنمية المستدامة 2030 أنها أصبحت خارطة طريق للدول في سعيها نحو عالم عادل مستند على الحقوق ومنصف وشامل للجميع، والخطة تتشكل من مجموعة من الأهداف متكاملة وغير قابلة للتجزئة وعالمية من حيث التطبيق . وسترصد أهداف التنمية المستدامة ـ 17 وغاياتها الـ ـ 169 من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات العالمي .

تتطلب الخطة إتباع نهج متكامل تجاه التنمية المستدامة كما ستتطلب العمل الجماعي من كافة مكونات المجتمع المحلي والعالمي مع استحضار واجب شامل بـ ن لا يتخلف أحد عن الركب، وبمقتضى أجندة 2030 للتنمية المستدامة يس تلزم إقامة شراكة عالمية متجددة لدعم كل الأهداف والغايات تجمع كل من الحكومات والبرلمانات الوطنية والسلطات الرقابية والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المهتمين والفاعلين أفراد وجماعات، الأمر الذي يتطلب تعبئة كل المو ارد المتاحة سواء

كانت في تكييف الموازنة و الطاقات البشرية واستخدام الأدوات والبيانات الإحصائية بجودة ودقة عالية .

ما هو الد ور المطلوب من الأجهزة الرقابية العليا

بناء على القرارات الأخيرة للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة قرار رقم 66/209 وقرار رقم 69/228) التي دعمت إعلان ليما بشأن المبادئ التوجيهية لقواعد المراجعة لعام 977 ، وإعلان مكسيكو بشأن استقلالية الأجهزة الرقابية العليا لعام 2007 . وتأكيد القرارات على أهمية الدور الذي تضطلع به الأجهزة الرقابية العليا في تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمسا لة وتحسين الكفاءة والفعالية في تحصيل الموارد العامة واستخدامها لصالح المواطنين .

والأمم المتحدة تشجع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية على مواصلة وتكثيف تعاونها مع المنظمة الدولية للأجهزة العليا بهدف الحث على الإدارة الرشيدة على جميع المستويات .

و ي ضوء اعتماد نتائج إعلان أبو ظبي المؤتمر الثاني والعشرين للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الانتوساي) والتي من ضمنها المساهمة البناءة لأداء رقابة مستقلة عن الاستعداد في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 من خلال

الأربعة مناهج الواردة في بنود الخطة الإستراتيجية للإنتوساي والمدعمة بإطار عمل خاص لكل منها، واعتزام الانتوساي تقديم تقارير لأعضائها حول قضايا التدقيق ذات الصلة بأهداف التنمية المستداماً . الأمر الذي يتطلب سرعة تحرك الأجهزة الرقابية العليا نحو تضمين خططها الإستراتيجية مساهمة الأج زة في خطة التنمية المستدامة وعكس ذلك في الخطط التشغيلية مما يترتب عليه التنسيق المسبق مع الحكومة المسؤولة عن دمج وموائمة الخطة الوطنية مع أهداف خطة التنمية المستدامة وبما يحقق الاستفادة القصوى للمجتمِ .

وتواجه العديد من الأجهزة الرقابية العليا العديد من الـ حديات لتقديم مساهمة فعالة في التحقق من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعل من أبرزها قصور الولاية التشريعية لبعض الأجهزة، عدم التمتع الكافي بالقدرات الفنية الملائمة لتنفيذ العمل الرقابي المطلوب، نقص الموارد المالية، ضعف التنسيق مع الجانب الحكومي المناط به تر فيذ أهداف التنمية المستدامـ . وقد تكون لدى الاتحاد الدولي للمحاسبين سابق تجربة نحو المساهمة الفعالة في التغلب على التحديات من خلال ما يصدر عنه من تقارير وأطر عمل محاسبيـ .

ولتفعيل مساهمة أجهزة الرقابة العليا في التحقق من تنفيذ هداف لتنمية المستدامة من خا ل التواصل مع الحكو ات ممثلة بالمسند إليهم ولاية متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال اجتماع تنسيقي بهدف :

- توضيح الدور المطلوب من الجهاز الرقابي في المساهمة في التحقق من تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة 030 .
- الوقوف على مدى استعداد الحكومة لتنفيذ أهداف الخطة وما هي الإجراءات التي تمت بهذا الشأن .
- وبناء عليه يتم تحديد مدخل الجهاز الرقابي من خلال المناهج الأربعة المعتمدة في الانكوساي الثاني والعشرين في أبو ظبي 016 ، والمدرجة في الخطة الإستراتيجية الجديد 017 2022 لمنظمة الانتوساي على النحو التالي :

- المنهج الأول : تقييم مدى جاهزية الحكومات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عن التقدم المحرز فيه .

- يهدف المنهج إلى مراجعة مدى جاهزية الحكومات من اجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقييم الأنظمة والإجراءات التي وضعتها لرصد التقدم تجاه لأهداف .
- تم تحديد سبع عناصر رئيسية لمراجعة استعداد الدول لتنفيذ أهداف التنمية المستدام . الالتزام السياسي، الوعي العام، توزيع المسؤوليات، الخطط التفصيلية، تصميم الأنظمة، الوضع الحالي، إجراءات للمراقبة والانجاز).
- خطا 2030 تدعو الحكومة إلى التفكير كوحدة واحد ة والانتقال من تبني وجهات النظر القطاعية إلى عمليات صناعة قرار أكثر تكاما .

- المنهج الثاني : إجراء رقابة الأداء التي تقيم مستوى تنظيم وكفاءة وفعالية البرامج الحكومية الرئيسية التي تسهم في جوانب معينة من أهداف التنمية المستدام .

- يمكن تجميع نتائج رقابة الأداء على المستوى الإقليمي والدولي من خلال تطبيق إطار عمل نمطي لنتائج المراجعا ".
- وهذا المنهج لا يهدف إلى إجراء عمليات مراجعة بشأن التزام الدولة في نجاز أهداف التنمية المستدامة فهذا الأمر يتم في المنهج الأول .
- من المؤمل أن يثمر المؤتمر والمناقشات حول اله هج الثاني عن وضع إطار عمل نتائج رقابة الأداء بصورته النهائي .

- المنهج الثالث : تقييم ودعم عملية تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم 16 الذي يتعلق بجزء منه ببناء مؤسسات تعمل بشفافية وتطبق المساءلة .

- يرتكز المنهج على دور الأجهزة الرقابية العليا في دعم تنفيذ الهدف سادس عشر المتعلق ببناء مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة وتتسم بالشفافية على جميع المستويات " الحوكمة الجيدة ".
- من المهم وضع الأبعاد الفنية في سياقها الصحيح من خلال فهم العلاقة بينها والعناصر الأخرى في البعد المعياري والأبعاد السياسية والاقتصادية لان المشكلة قد تتصل ببعد غير البعد الفني .
- برنامج الشراكات المعني بالإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA) يتضمن تقييم أداء الإدارة المالية العامة في الدول ويستهدف قياس ورصد ومتابعة أنظمة وإجراءات مؤسسات الإدارة المالية العامة وفق مجموعة مؤشرات عالية المستوى .
- توصية بوضع إطار عمل يساعد الأجهزة الرقابية على القيام بمراجعة أنظمة الإدارة المالية بما يسمح بتقييم الأنظمة وعملياتها، ويمكن وضع الإطار بالاستناد إلى تجارب الأجهزة الرقابية والمعرفة المكتسبة من ادوات التقييم الدولية .

- المنهج الرابع : أن تكون أجهزة الرقابة قدوة ومثالا يحتذى به في الشفافية والمساءلة في عملياتها الخاصة، بما في ذلك مهام الرقابة وإعداد التقارير الرقابية .

- كيف يمكن أن تصبح الأجهزة العليا للرقابة المالية نموذج للشفافية في تطبيق المساءلة في إدارة شؤونها وتنظيمها الحوكمة الجيد .
- يركز المنهج على كيفية تمكننا من قياس مستوى التحسن الذي أحرز في أداء الأجهزة العليا، وكيف يمكن بيان ذلك لأصحاب المصلحة الخارجيين .
- قامت مجموعة العمل حول قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة التابعة للانتوساي بوضع إطار لقياس أداء الأجهزة العليا، وكذلك وضعت ا فروسا E أداة اطلق عليها اطار بناء القدرات المؤسسية ' تعمل كمرشد للتقييم الذاتي لأعضاء الأجهزة العليا على المستوى الإقليمي .

ضرورة أن يكون هناك توعية داخلية في الجهاز الرقابي بماهية أهداف التنمية المستدامة وذلك عبر عقد ندوة يتم بها التعريف بالخطة وعرض المشاركات الخارجية التي تم التطرق بها إلى التنمية المستدامة على سبيل المثال بعد التعريف ونشر الوعي بأهداف التنمية المستدامة كما تعقد ورش عمل لمجموعة من المشاركين يعهد إليهم دراسة الإجراءات وآلية العمل لقيام الديوان بالدور المطلوب منـ .

يمكن لأجهزة الرقابة العليا تقييم مدى الاستعداد الحكومي من خلال :

- تكليف فرق التدقيق وفق اليات الخطة التشغيلية السنوية للجهاز الرقابي لا تحقق من استعداد الجهات الحكومية لتنفيذ خطة التنمية المستدام .
- ان يتم دراج مهمة رقابية في خطة رقابة الأداء السنوية تتعلق بهدف أو مقاصد هدف من اهداف خطة التنمية المستدام .
- تشكيل فريق عمل يناط به التحقق من استعداد الحكومة ودراسة الإجراءات المتخذة ومدى اتفاقها مع الأغراض الأساسية لخطة التنمية المستدامة بالإضافة على إعداد تقرير دوري عن التقدم والتطور في أهداف التنمية المستدام .

كما ينبغي على الأجهزة الرقابية التركيز على بعض الأساليب والتي من أهمها :

- اشراك عدد أكبر من أصحاب المصلحة في عملية التدقيق لاستشارة عدد اكبر من أصحاب المصلحة خلال عملية التدقيق .
- التركيز على الشمولية لتوسيع فعالية الأسئلة التقليدية من اجل السؤال عن اعتبارات متعلقة بالعدالة والمساواة وكيفية الحصول عليها .
- النظر في أوجه لترابط بين الأهداف والغايات الأخرى بغرض التعليق على النتيجة النهائية بالمقارنة مع النظر للبرامج والمشاريع وألا تكون بمعزل عنها .
- معلومات تدقيق الأداء من خلال النظر في معلومات الأداء وتطور القدرات والطرق لتدقيق معلومات الأداء ونظم قياس الأداء .